



Distr.  
LIMITED

E/CN.4/2000/L.87  
19 April 2000  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

جنوب أفريقيا\* (بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والصين):

مشروع قرار

٢٠٠٠/... تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

\* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ملحوظة: تستعمل في هذا النص صيغة المذكر للدلالة على الذكر والأنثى معاً.

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها، أن من بين مقاصد الأمم المتحدة تنمية العلاقات الودية بين الدول استناداً إلى احترام مبدأ الحقوق المتكافئة للشعوب وحققها في تقرير المصير، واتخاذ تدابير مناسبة أخرى من أجل تدعيم السلم العالمي، فضلاً عن تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وكذلك في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٨/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وقرار الجمعية العامة ١٨١/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تؤكد من جديد أن الحوار بين الديانات والثقافات والحضارات، بما في ذلك الحوار في ميدان حقوق الإنسان، يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

وإذ تشدد على أن إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان تعتبر أمراً أساسياً في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة تحقيقاً كاملاً، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال،

وإذ تشدد أيضاً على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها، خاصة من خلال التعاون الدولي،

وإذ تؤكد أن التفاهم المتبادل والحوار والتعاون والشفافية وبناء الثقة تعد عناصر هامة في جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ تحيط علماً باعتماد اللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للقرار ٢٨/١٩٩٨ المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ المعنون "تعزيز الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان"،

١- تؤكد من جديد أن من مقاصد الأمم المتحدة ومسؤوليات الدول الأعضاء كافة العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بعدة طرق من بينها التعاون الدولي؛

٢- ترى أن التعاون الدولي في هذا الميدان، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، من شأنه أن يسهم إسهاماً فعلياً وعملياً في المهمة الملحة التي تتمثل في منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة؛

٣- تؤكد من جديد ضرورة أن تهتدي الأعمال المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيقها وتحقيقا تاما بمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية والشفافية، على نحو يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

٤- تقرر أن تواصل النظر في هذه المسألة، على سبيل الأولوية، في دورتها السابعة والخمسين.

— — — — —